



دراسات خاصة

سلسلة دراسات غير دورية تصدر عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

فك الارتباط!

مستقبل الدولار الأمريكي في النظام المالي العالمي
عقب الحرب الروسية الأوكرانية

إعداد: د. سمر الباجوري





دراسات خاصة

المدير التنفيذي:
حسام إبراهيم

مستشار أكاديمي:
د. إبراهيم غالي

رئيس التحرير التنفيذي:
مصطفى ربيع

نائب رئيس التحرير:
إبراهيم الغيطاني

الهيئة العلمية:
علي صلاح
د. شادي عبدالوهاب
أحمد عاطف
د. إيهاب خليفة
هالة الحفناوي
يارا منصور
عبداللطيف حجازي
آية يحيى
جيداء أبو الفتوح
محمد العربي
محمد محمود السيد
شريف هريدي

الإخراج الفني:
عبدالله خميس
عادل خطاش

العلاقات العامة:
رحاب مكرم
info@futureuae.com

التدقيق اللغوي:
محمدن الغوث

مدير النشر والتسويق:
أمجد محمد جروين
marketing@futureuae.com

عن "دراسات خاصة"

سلسلة دراسات غير دورية تصدر عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، وتركز الدراسات على الظواهر الصاعدة، والمؤشرات المركبة والأفكار غير التقليدية، والاتجاهات القادمة التي ترتبط بالعالم قيد التشكل منذ بداية عام 2020.

وتتناول "السلسلة" أبرز القضايا الصاعدة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، والظواهر كافة التي يمكن أن تساهم في تشكيل مستقبل التفاعلات الدولية والإقليمية.

*الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن "دراسات خاصة" أو آراء مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الدراسات دون اتفاق مسبق مع المركز.

فك الارتباط!

مستقبل الدولار الأمريكي في النظام المالي العالمي عقب الحرب الروسية الأوكرانية

د. سمر الباجوري

أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة

مقدمة الدراسة:

شهدت الساحة الدولية في السنوات القليلة الماضية تغيرات حاسمة، انعكست بدورها على طبيعة التفاعلات الاقتصادية والسياسية العالمية. وقد شكلت الأزمات الاقتصادية العالمية المتتالية خلال السنوات الأخيرة عاملاً رئيسياً في إعادة الجدل حول ما يمكن أن يُطلق عليه هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي باعتباره، ولعقود طويلة، هو العملة الرئيسية في التبادل التجاري الدولي أو كعملة احتياطي نقدي. وقد كان الدولار الأمريكي، ولا يزال، أداة رئيسية للولايات المتحدة الأمريكية في فرض هيمنتها على الاقتصاد العالمي.

في هذا السياق، تحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على السياق التاريخي لهيمنة الدولار ودوره في الاقتصاد العالمي، وكذلك الشواهد على الاتجاهات الحالية لتحول العديد من الدول إلى استخدام عملات بديلة أو تنويع تعاملاتها، سواءً كاحتياطي أو عملة تداول، ودوافع هذا التحول، ثم السيناريوهات المستقبلية حول دور الدولار في تسوية المعاملات التجارية والمالية.

أولاً: تطوّر النظام النقدي العالمي

في الأول من يوليو من عام 1944 وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، عقدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مؤتمر "بريتون وودز"، في منطقة "نيوهامشير" بواشنطن، للاتفاق على نظام نقد دولي جديد يضمن حرية التجارة ويضمن كذلك عدم فرض القيود والعوائق على مسار المعاملات الدولية، وذلك بغية تأمين الاستقرار والنمو الاقتصادي الدولي، وتنظيم نظام النقد الدولي الذي سادته الفوضى في الفترة بين الحربين العالميتين.

واستمرت أعمال هذا المؤتمر لمدة 22 يوماً، وسط حضور 730 موفداً من 44 دولة، لتنتهي المفاوضات بتوقيع ما عرف باتفاقية "بريتون وودز"، والتي تم بموجبها تأسيس مجموعة البنك الدولي "International Bank for Reconstruction and Development" وصندوق النقد الدولي "International Monetary Fund"، واللذين أديا دوراً محورياً في تمويل إعادة بناء أوروبا في

أعقاب الحرب العالمية الثانية وتحقيق استقرار أسعار الصرف. كذلك فقد تمخض عن هذا الاجتماع الاتفاق على الانتقال من "قاعدة الذهب"⁽¹⁾ إلى ما عرف بقاعدة الصرف بالدولار الذهبي ليصبح الدولار الأمريكي هو العملة الرئيسية في النظام الاقتصادي العالمي، خاصة مع امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية في ذاك الوقت حوالي 75% من احتياطي الذهب العالمي⁽²⁾.

وفي إطار هذه الاتفاقية تم الاتفاق على ربط قيمة العملات المحلية بالدولار الأمريكي، وتم تحديد سعر الدولار بحوالي 0.88 غرام من الذهب الصافي وسعر أوقية الذهب بحوالي 35 دولاراً. وقد التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بموجب تلك الاتفاقية بتحويل أي دولار تحصل عليه من البنوك المركزية خارج الولايات المتحدة الأمريكية إلى ذهب⁽³⁾، ليتحول الدولار الأمريكي بموجب هذه الاتفاقية من عملة محلية أمريكية إلى عملة احتياطي دولي، ويتساوى الدولار الأمريكي مع الذهب في السيولة والقبول العام به كاحتياطي⁽⁴⁾. وقد استمر العمل بهذه الاتفاقية من منتصف الأربعينيات إلى أوائل السبعينيات⁽⁵⁾.

وقد شهدت الفترة التي أعقبت توقيع هذه الاتفاقية، مع تبني الدول الأوروبية برامج إنعاش اقتصادي اقتضت زيادة وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية، تحقيق فائض تجاري منتظم لدى الولايات المتحدة الأمريكية. وبنهاية الأربعينيات ومع تحسن اقتصادات الدول الأوروبية بدأت الفوائض الأمريكية في التراجع التدريجي لتسجل الولايات المتحدة عجزاً دائماً في ميزان مدفوعاتها. وقد أدى هذا العجز إلى تدفق صافٍ في أرصدة الدولار قصيرة الأجل لأوروبا ومناطق أخرى، خاصة في ظل اعتبار الدولار عملة احتياطي قوي، وبالتالي ارتفاع الطلب عليه من هذه الدول. وبحلول عام 1958 ومع ارتفاع حجم الاحتياطيات الدولارية اتجهت الدول إلى خفض قيود الصرف وتحرير التجارة الدولية. وقد شهدت تلك الفترة البداية الحقيقية لاستخدام الدولار كاحتياطي نقدي قوي لدى الدول الأجنبية بل وبدلاً للاحتياطي من الذهب؛ فأرصدت الدول - على عكس الذهب - يمكن استثمارها والحصول على فوائد من هذا الاستثمار، كما أنها لا تتطلب تكاليف تأمين وتخزين مثل الذهب.

هذا التوسع في استخدام الدولار كعملة احتياطي، وبالرغم من كونه جوهر اتفاقية "بريتون وودز"، فرض نقطة ضعف جوهرية، فمع استمرار تراكم الاحتياطيات الدولارية في ظل تنامي العجز التجاري في الولايات المتحدة حتى وصوله إلى مستويات حرجة، قامت الدول الأخرى بمطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بالالتزام بتحويل هذه الاحتياطيات إلى ذهب مرة أخرى، حيث تسارع معدل تحويل الدولارات إلى ذهب من وزارة الخزانة الأمريكية لتصل المستحقات الأجنبية في عام 1960 إلى حجم مخزون الولايات المتحدة من الذهب تقريباً.

وأصبح جلياً أن استمرار هذا الاتجاه من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى عجز الولايات المتحدة عن الوفاء بالتزامها، وهو ما خلق موجات متتالية من الفرع والمطالبات بتحويل الدولار إلى ذهب وعملات أجنبية أخرى، وبدأت أسعار الذهب في الارتفاع في الأسواق غير الرسمية وتراجعت الثقة في الدولار الأمريكي⁽⁶⁾.

في تلك الأثناء، فند الاقتصادي الأمريكي روبرت ترiffin، في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي في عام 1960 إشكالية الاستمرار في نظام "بريتون وودز"، والذي شرح فيه ما عُرف لاحقاً بـ "معضلة ترiffin" أو "مفارقة ترiffin" (Triffin Dilemma)، والتي تشير إلى التعقيدات التي تواجه جهود الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الدولار باعتباره عملة احتياط عالمية.

لقد رأى ترiffin، أن الولايات المتحدة الأمريكية في إدارتها للدولار أمام إحدى حالتين: الأولى أن تتوقف عن تسجيل عجز بميزان المدفوعات، وهو ما يعني خسارة المجتمع الدولي لأكبر مصدر لتدفق الاحتياطيات النقدية، ومع نقص السيولة ستتولد سلسلة من الاضطرابات وعدم الاستقرار. أما ثاني الحالات، أن يستمر العجز في الولايات المتحدة ويصل إلى ما أطلق عليه "عجز مفرط" من شأنه أن يؤدي إلى تآكل الثقة في قيمة الدولار، وبالتالي عدم قبوله كعملة احتياطي عالمية، وهو ما سيؤدي إلى انهيار نظام سعر الصرف الثابت ويخلق حالة عالمية من عدم الاستقرار. وبذلك فاتفاقية "بريتون وودز" لا تملك من الآليات ما يجعلها قادرة على التوفيق بين ميزان المدفوعات الأمريكي وخلق سيولة كافية لتطوير التجارة والاقتصاد العالميين⁽⁷⁾، وهو ما تحقق بالفعل وأجبر الرئيس الأمريكي على تعليق العمل بالاتفاقية.

ففي عام 1971 أعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، تعليق العمل باتفاقية "بريتون وودز"، أي تعليق إمكانية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب وفك الارتباط بينهما، وذلك على إثر تراجع المعروض من الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما سمي بـ "صدمة نيكسون"، لينهار نظام "بريتون وودز" تماماً بحلول عام 1973⁽⁸⁾.

وقد شكلت العديد من العوامل دافعاً لتراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن التزامها بتحويل الدولار إلى ذهب. ولعل من أهم هذه العوامل الضغوط الاقتصادية الناجمة عن حرب فيتنام، والتي أدت إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وميزان الحساب الجاري الأمريكي، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى التوسع في الإصدار النقدي، لتتنقل أزمته الاقتصادية في صورة ضغوط تضخمية إلى باقي أجزاء العالم. وقد صاحب ذلك تراجع معدل احتياطي الذهب الأمريكي مقارنة بالتزاماتها الدولية.

والحقيقة أنه إذا كانت الظروف الاقتصادية قد عجّلت فشل نظام "بريتون وودز"، فإن فشل هذا النظام كان أمراً حتمياً خاصة في ظل نمو معدلات التجارة الدولية بمعدلات أكبر بكثير من معدلات نمو عرض الذهب. كذلك فإن نمو حجم الاحتياطيات الدولارية لدى الدول كان أكبر بكثير من حجم كمية الذهب لدى الولايات المتحدة⁽⁹⁾.

أعقب إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون، وتوقف التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار إلى ذهب، فوضى عارمة في نظام النقد العالمي، خاصة مع انخفاض القيمة الحقيقية للاحتياطيات الدولية لدى دول العالم نظراً لأن معظم هذه الاحتياطيات كانت مقومة بالدولار الأمريكي، والذي انخفضت قيمته بصورة كبيرة عقب إعلان نيكسون، فرض ضريبة على الواردات بحوالي 10%، والتي عُدت بمثابة تخفيض لقيمة الدولار بنفس النسبة.

وقد عُقدت عدة لقاءات بين الرئيس الأمريكي والرئيس الفرنسي ورئيس وزراء ألمانيا الاتحادية ورئيس وزراء كندا للبحث عن مخرج. وبالفعل انتهت المشاورات بينهم إلى عقد اتفاقية "صيموثونيان" في ديسمبر 1971. وتقضي هذه الاتفاقية بأن تلغي الولايات المتحدة الأمريكية ضريبة الواردات التي فرضتها، وأن تخفض قيمة الدولار بنسبة 7.89% مقابل الذهب، كما أَعفى المجتمعون الولايات المتحدة الأمريكية من التزامها بتحويل الدولار إلى ذهب. وقد عُرفَ السعر الجديد للدولار بالسعر المركزي، وسُمِحَ لأسعار الصرف الأخرى أن تتقلب في حدود 2.25% على جانبي هذا السعر. كما قرر المجتمعون تكوين لجنة من قِبَل صندوق النقد الدولي لتقديم مقترحات بشأن إصلاح نظام النقد الدولي⁽¹⁰⁾.

لكن هذه الاتفاقية لم تُعالج الأزمة النقدية في حد ذاتها بقدر ما حاولت علاج أعراضها؛ فقد استمر عدم قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب حتى بعد تخفيض قيمته، وظلت البنوك المركزية غير قادرة على مبادلة ما لديها من دولار على أساس السعر الجديد. ولذلك لم يستمر العمل بهذه الاتفاقية أكثر من أربعة أشهر حتى عاودت الاضطرابات مرة أخرى في الظهور وبشكل أكثر حدة. وارتفع الطلب على العملات الأخرى غير الدولار، والتي تم تعويمها (مثل المارك الألماني) وتنامت المضاربات على الدولار الأمريكي. وبحلول شهر مايو ارتفعت مستحقات الأجانب الرسمية على احتياطات الولايات المتحدة الأمريكية لتتجاوز ثلاثة أضعاف قيمة الاحتياطات الأمريكية. واستمر سعر الذهب في الارتفاع بصورة متسارعة، حيث ارتفع من 42 دولاراً للأوقية في ديسمبر 1971 إلى 49 دولاراً في فبراير و65 دولاراً في مارس، ليصل إلى 122 في فبراير 1972.

كذلك استمر عجز ميزان المدفوعات الأمريكي في الارتفاع، لتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالإعلان عن تخفيض قيمة الدولار الأمريكي مرة ثانية في فبراير 1973 بنسبة 10%، لتقرر على إثر ذلك ست دول أوروبية في مارس من نفس العام تعويم عملاتها أمام الدولار والين الياباني، على أن تقوم بتثبيت أسعار الصرف فيما بينها، فيما عوّمت بريطانيا وإيطاليا عملتيهما بشكل مستقل⁽¹¹⁾.

ثانياً: هيمنة الدولار التاريخية

على الرغم من أن إعلان الولايات المتحدة الاتجاه نحو تسعير الدولار وفقاً لقواعد العرض والطلب بناءً على الثقة لدى الحكومات المصدرة والبنوك المركزية كان من شأنه أن يؤدي إلى تراجع دور الدولار في نظام النقد العالمي، إلا أن هذا الدور على أرض الواقع قد تنامى على نحو واضح، فقد استمرت العديد من الدول في الاحتفاظ باحتياطياتها الدولية بالدولار، واستمرت التجارة العالمية مقومة بالدولار، واستطاع بنك الاحتياطي الفدرالي أن يصبح أقوى مؤسسة مالية في العالم مع استمرار هيمنة الدولار على نظام المدفوعات العالمي كما سيتبين لاحقاً⁽¹²⁾.

وقد دفعت تدفقات الأموال - المدعومة من الاقتصادات النفطية - في أسواق النقد الدولية، وما صاحبها من الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة وتفاوتات في العجز والفائض على مستوى

الدول، إلى مرونة أكبر في سعر الصرف، لينتقل العالم الرأسمالي من مرحلة سعر الصرف الثابت أو وضع أسعار تعادل ثابتة إلى مرحلة التعويم، حيث سادت فكرة أن أسعار الصرف المرنة قادرة على تنظيم سوق النقد الأجنبي بقدر قليل من الذهب أو الاحتياطات الدولية⁽¹³⁾. وقد شهدت تلك الفترة (1973-1976) إجراء ذلك ما يمكن اعتباره حرباً نقدية بين مراكز العالم الرأسمالية الثلاثة آنذاك، الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا واليابان، بهدف توسيع النفوذ وتأمين الوصول إلى المواد الخام والتوسع في الأسواق الخارجية⁽¹⁴⁾. وفي عام 1975 أقرت منظمة "الأوبك" استخدام الدولار الأمريكي كعملة وحيدة في تسعير المنتجات النفطية.

وفي عام 1976 قام "مجلس محافظي صندوق النقد الدولي" بالتعديل الثاني لاتفاقية "بريتون وودز"، ويتضمن هذا التعديل الإقرار بحرية الدول الأعضاء في اختيار ما تشاء من نظم صرف على أن تتحمل ما قد يترتب على ذلك من نتائج من جانب الدول الأخرى. كما نصت المادة الرابعة من هذا التعديل على حظر قيام الدول الأعضاء بمحاولة الحصول على مزايا تنافسية غير عادية من خلال التلاعب في سعر الصرف. كذلك فقد تم إلغاء السعر الرسمي للذهب، ونزع الصفة النقدية عنه ومعاملته كأى سلعة يتحدد سعرها بناءً على العرض والطلب.

كما أقر المجلس التخليص من جزء من احتياطات الذهب التي بحوزة الصندوق من خلال بيع الصندوق لثلث ما بحوزته من ذهب وإعادة نصف العائد بالسعر الرسمي إلى الدول الأعضاء بنسبة حصة كل منها، وبيع النصف الثاني بسعر السوق، ويخصص جزء منه للدول ذات الدخل المنخفض. كذلك فقد نصت الاتفاقية على ممارسة صندوق النقد الدولي إشرافاً دقيقاً على سياسات الدول الأعضاء بالنسبة لسعر الصرف. وقد تبنت الدول نظم صرف مختلفة، حيث ربطت بعض الدول عملاتها ببعض العملات الرئيسية مثل الدولار أو الإسترليني أو الفرنك الفرنسي، بينما ربطت دول غيرها عملاتها بسلة من العملات أو بوحدات حقوق السحب الخاصة⁽¹⁵⁾.

وفي ظل تنامي العجز التجاري الأمريكي وارتفاع معدلات التضخم، استمر الهبوط في قيمة الدولار الأمريكي. وفي عام 1978 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية برنامج دعم الدولار، والذي تضمن تدخل الحكومة في سوق الصرف لدعم الدولار، لترتفع قيمته بحوالي من 12% إلى 15%. واستمرت هذه السياسة حتى عام 1981. وقد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس ريغان، إلى تطبيق سياسة اقتصادية جديدة تعتمد على جانب العرض.

وأعلنت السلطات النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية سياسة جديدة تتضمن عدم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في سوق العملات الأجنبية والسماح بالتعويم الحر للدولار الأمريكي. كما تضمنت جذباً للمدخرات الأجنبية عن طريق زيادة أسعار الفائدة إلى مستويات كبيرة وصلت إلى 19%، مما أدى إلى تدفق كبير للأموال الساخنة للاقتصاد الأمريكي، وهو الأمر الذي أدى إلى مزيد من الفوضى في أسواق النقد الأجنبي وتقلب أسعار صرف العملات الأجنبية تجاه الدولار، ما أدى إلى ارتفاع سعر الدولار عالمياً؛ وليستمر الدولار من بعدها كعملة أساسية مهيمنة على الاقتصاد العالمي، خاصة مع إضافة دور جديد له مع تنامي حجم الائتمان العالمي أو الديون العالمية المقومة بالدولار الأمريكي للمؤسسات المالية الدولية.

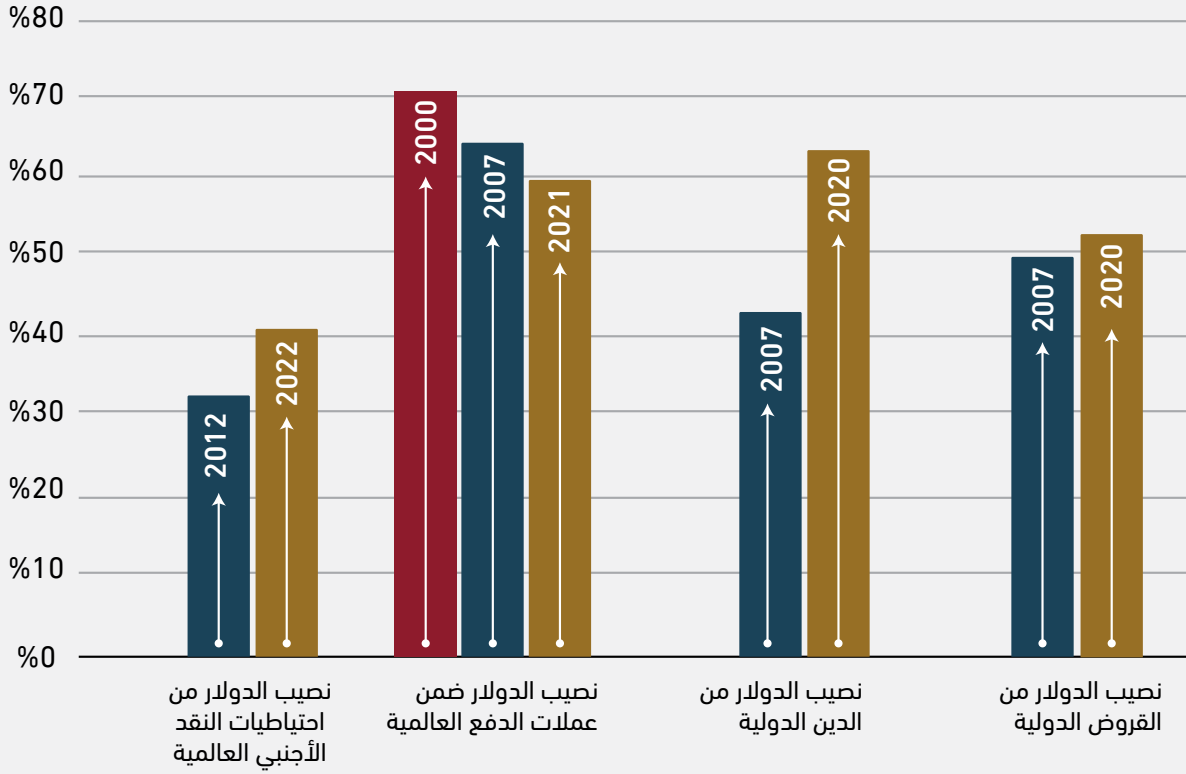
هذه الأزمة النقدية انتقلت وبشكل أكثر فداحة إلى الدول النامية غير النفطية في شكل ضغوط تضخمية مسببة عجزاً شديداً في الموازنات العامة لتلك الدول وتآكلاً في احتياطاتها النقدية، بالإضافة إلى الاختلالات الخارجية الناجمة عن اختلالات سوق الصرف جراء الأزمة، الأمر الذي دفع الكثير من الدول إلى التوسع في الاستدانة الخارجية دون الالتفات إلى ضوابط هذه الاستدانة أو ضماناتها، أو بمعنى آخر دون مراعاة لقدرتها على سداد هذه الديون وفوائدها مستقبلاً، حيث ارتفع حجم الديون الخارجية على مستوى العالم من 180 مليار دولار في عام 1975 إلى حوالي 970 مليار دولار في عام 1985، كان معظمها مقدماً من صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية، وهي الديون التي لا تزال تُقيد اقتصادات الدول النامية وتربطها بصورة غير مباشرة بنظام الدولار الأمريكي.

كذلك فإن استمرار هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي - حتى بصرف النظر عن انعكاساتها السياسية وما تتضمنه من هيمنة أمريكية - تتضمن كذلك مخاطر اقتصادية تهدد نظام النقد العالمي. وهو ما حذر منه منذ فترة طويلة، تقرير "الشمال والجنوب.. برنامج من أجل البقاء"، الصادر في عام 1980، حينما أكد أنه: "بعد تجربة العالم قاعدة الصرف الذهبية للجنبة الإسترليني والدولار، ينبغي ألا يقوم نظام النقد الدولي في المستقبل على أساس سيطرة أي عملة وطنية، وأنه بغير توفر موافقة الدول المشتركة في النظام على وسائل خلق احتياطات العالم النقدية، لا يمكن تحقيق نمو غير تضخمي في السيولة الدولية بالدرجة اللازمة لتلبية حاجة الاقتصاد العالمي ونموه"⁽¹⁶⁾.

والحقيقة أن العرض السابق للتغيرات التي طرأت على النظام النقدي العالمي يوضح أن الدولار ومنذ اتفاقية "بريتون وودز" كان هو العملة المهيمنة والمؤثرة في الاقتصاد الدولي، وقد ظل كذلك حتى بعد انهيار هذه الاتفاقية وإلغائها على نحو كامل نظراً لاستمراره كعملة احتياطي دولي في العديد من الدول، وكذلك كعملة أساسية في التداول العالمي، وهو ما جعل الاقتصاد الأمريكي بالتبعية مهيماً على الاقتصاد العالمي، وقادراً على نقل أزماته الداخلية إلى باقي أجزاء العالم، وهو ما أشار إليه الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، حين قال إنه "في ظل النظام القائم على الدولار، ومع وجود أسعار ثابتة للصرف بين العملات، تتحدد السياسة النقدية في العالم بالسياسة النقدية التي يرسمها الفدرالي الأمريكي"⁽¹⁷⁾.

ويعود ذلك إلى أن الولايات المتحدة تُصدر النقد الدولار بما يتناسب مع ظروفها أو أوضاعها الاقتصادية، وهو ما يؤثر تبعاً في حركة المعاملات العالمية، كذلك فهيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي أصبحت قناة أساسية لنقل الأزمات الاقتصادية الأمريكية وتحولها إلى باقي دول العالم؛ ومن ثم فقد تحوّل الدولار في بعض الحالات إلى سلاح اقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية تؤثر به في اقتصادات الدول الأخرى وكذلك على الاقتصاد العالمي⁽¹⁸⁾.

الشكل (1) دور الدولار الأمريكي في النظام المالي والنقدي العالمي



المصدر: إسوار براساد، الدولار الأمريكي قد يتعرض لكبوة، ولكنه سيواصل إحكام سيطرته على العالم، مجلة التمويل والتنمية، عدد يونيو 2022، صندوق النقد الدولي، متاح على الرابط التالي: <https://bit.ly/3oJrAgz>

ثالثاً: الدولار سلاح اقتصادي

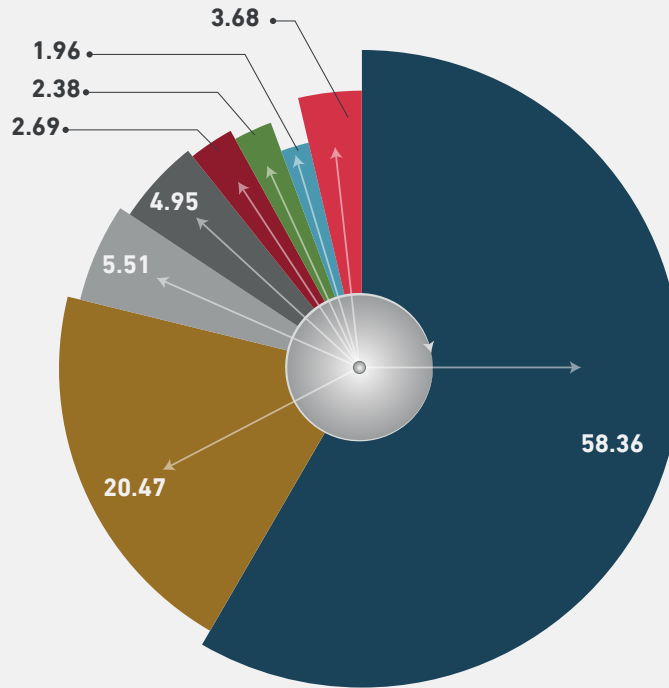
فرضت التطورات المتلاحقة في نظام النقد الدولي على الاقتصاد العالمي ما يُمكن أن يُطلق عليه هيمنة الدولار، حيث أضحت الدولار الأمريكي حتى بعد انهيار اتفاقية "بريتون وودز" هو العملة الرئيسية في الاحتياطي النقدي أو في المعاملات الدولية، فحوالي ثلثي ديون العالم والودائع العالمية بالدولار الأمريكي، كذلك فإن كلاً من الذهب والنفط يُسعران عالمياً بالدولار الأمريكي، وهو نفس حال السلع الرئيسية التي يتم تداولها حول العالم. وفي نفس السياق، وعلى الرغم من اتجاه الدول أخيراً إلى تنويع احتياطياتها النقدية، فلا يزال الدولار هو العملة الرئيسية لحوالي 60% من إجمالي الاحتياطيات العالمية.

وقد دفعت هذه الهيمنة إلى ظهور ما يُعرف بـ "سلاح الدولار" أو "أسلحة الدولار" "Weaponizing Dollar"، بمعنى استخدام الدولار كسلاح من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها إلى إضعاف منافسيها، سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة مراراً على مدار العقود

الأخيرة. ولعل الأزمة الروسية الأوكرانية الأخيرة تُعد مثلاً على توظيف الولايات المتحدة الأمريكية للدولار في إضعاف وفرض القيود على النظام الروسي.

فعلى إثر التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، أعلنت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الاتحاد الأوروبي فرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية على روسيا، حيث فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على 27 شخصية ومنظمة روسية تشمل بنوكاً روسية، بالإضافة إلى تقييد وصولها إلى أسواق المال الأوروبية وتقييد تجارتها مع الاتحاد الأوروبي. أما الولايات المتحدة، فأعلنت عن أربع مجموعات من الإجراءات التقييدية ضد روسيا تشمل "عقوبات حظر كامل" على مؤسسات بنكية روسية، وتطبيق عقوبات شاملة على الدين السيادي الروسي، وتجميد الحسابات المالية لأفراد من القيادات الروسية الحاكمة وعائلاتهم، وهي في مجملها تهدف لقطع وصول موسكو إلى العملات الصعبة بما فيها الدولار الأمريكي. كما هددت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الاتحاد الأوروبي باستبعاد روسيا بشكل كامل من نظام الاتصالات المالية العالمي "سويفت"، وكذلك تجميد مشروع نقل الغاز "السييل الشمالي 2" بالتنسيق مع ألمانيا.

الشكل (2): حصة العملات المختلفة في الاحتياطيات الدولية العالمية بنهاية عام 2022



■ عملات أخرى ■ الدولار الأسترالي ■ الدولار الكندي ■ اليوان الصيني ■ الجنه الأسترليني ■ الين الياباني ■ اليورو ■ الدولار الأمريكي

Source: Official Foreign Exchange Reserves (COFER), International Monetary Fund, accessible at: <https://bit.ly/2VDDtK0>

ولكن اتجاه الولايات المتحدة إلى استخدام الدولار كسلاح في الفترة الأخيرة في الصراع الروسي الأوكراني ليس من شأنه أن يضر بالاقتصادات المُستهدَفة فقط، وإنما يمتد تأثيره إلى باقي الدول، حيث عزز الاتجاه الحالي في كثير من الدول تبني سياسات للتخفيف من هيمنة الدولار، سواءً من خلال تنويع احتياطياتها النقدية وتحويل جزء منها إلى عملات بديلة أو حتى إلى ذهب، وهو بالفعل ما لجأت إليه روسيا في استعداداتها لبناء نظام اقتصادي قادر على مواجهة العقوبات الأمريكية من خلال وجود احتياطي غير دولاري ضخم لديها يبلغ حوالي 640 مليار دولار، وكذلك احتياطي ذهب يجعلها أقل ارتباطاً بنظام الدولار؛ وبالتالي أقل تأثراً بتقييد تعاملاتها الخارجية بالدولار. وقد بلغ حجم احتياطي الذهب في روسيا في الربع الثالث من عام 2021 حوالي 2298 طناً من الذهب لتحل المركز الخامس عالمياً في حجم الاحتياطي من الذهب⁽¹⁹⁾.

وعلاوة ما سبق، شرّعت الدول في إتمام معاملاتها الاقتصادية باستخدام عملاتها المحلية بدلاً من الدولار من خلال اتفاقيات ثنائية تبرمها فيما بينها، وهو ما لجأت إليه روسيا في اتفاقها مع الصين بالتعامل باليوان الصيني، لينخفض حجم التعاملات الدولارية في التجارة الثنائية بين روسيا والصين من حوالي 90% في عام 2015 إلى 46% فقط في عام 2020 وارتفعت تلك النسبة بعد الحرب. كما دشنت الدولتان بالفعل آلية لمدفوعات التجارة بينهما بديلة لآلية "السويفت" "SWIFT" التي تتم بها المعاملات المالية حول العالم. وكذلك مع الهند من خلال إنشاء آلية دفع تجارية "روبية-روبل"، هذا بالإضافة إلى اتجاهها إلى تسوية معاملاتها بالذهب والعملات الرقمية⁽²⁰⁾.

كذلك فقد نجح تجمع "البريكس" (البرازيل، وروسيا، وجنوب إفريقيا، والهند) في تحقيق بعض الإنجازات في مجال التكامل والتعاون المالي، لعل من أبرزها على سبيل المثال إنشاء بنك التنمية "New Development Bank"، والذي يتم من خلاله إجراء المعاملات المالية بين دول "البريكس" بالعملات المحلية وتخفيض اعتمادها على الدولار الأمريكي. وبذلك فإن تمادي الولايات المتحدة في استخدام "سلاح الدولار" من شأنه أن يدفع الدول في إطار التحوُّط إلى تنويع سلة الاحتياطيات الخاصة بها، وكذلك العمل على تطوير آليات الدفع التي تعمل بها.

وسوف سيؤدي ذلك في النهاية إلى تراجع الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد الدولي، ولو نسبياً. ومن شأن هذا الاتجاه كذلك التقليل من جدوى العقوبات الاقتصادية الأمريكية، وهو ما حذر منه وزير الخزانة الأمريكي السابق "جاكوب ليو" في عام 2016 حين قال: "إن التوسع في فرض العقوبات الاقتصادية ومشروعية استخدام الدولار كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية، يزيد من مخاطر التحول إلى استخدام عملات أخرى أو أنظمة مالية بديلة في الأجل المتوسط"⁽²¹⁾.

في نفس الاتجاه، صرح المتحدث الرسمي للبرلمان الروسي بأن "العقوبات الاقتصادية على روسيا تُمثل بداية لانتهاج هيمنة الدولار واحتكاره للمعاملات المالية في النظام العالمي". كما حذرت جيتا جوبيناث، كبيرة الخبراء الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي من أن "الوضع الحالي قد يؤثر في وضع الدولار وهيمنته على النظام العالمي، فهو سيظل عملة رئيسية، إلا أن هناك اتجاهات إلى كسر هيمنته أو احتكاره للمعاملات الدولية في ضوء تزايد الاتجاه نحو التعامل بعملات أخرى في

المعاملات التجارية الثنائية. فالمستجدات الأخيرة قد تُعجل الاتجاه نحو خلق نُظم مالية بديلة مثل نظام تسوية المدفوعات البنكية (Cross-border Interbank Payment System) الذي طورته الصين ليكون بديلاً لنظام "السويفت" العالمي⁽²²⁾.

رابعاً: محاولات إلغاء الدولار "Dedollarization"

كما سبق ذكره، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية العديد من التغييرات الهيكلية في النظام الاقتصادي العالمي، والتي أُلقت بظلالها على مكانة الدولار الأمريكي في النظام الاقتصادي العالمي واستمرار هيمنته عليه، ودفعت إلى التساؤل بشأن مستقبل الدولار الأمريكي في ضوء هذه التغييرات. ولعل من أهم العوامل المؤثرة في مكانة الدولار الأمريكي ودوره في الاقتصاد العالمي هي الأزمة الروسية الأوكرانية الأخيرة.

جددت الأزمة وما ارتبط بها من فرض عقوبات اقتصادية على روسيا الحديث عن إنهاء هيمنة الدولار على النظام المالي العالمي فيما يُطلق عليه "إلغاء الدولار Dedollarization"، وهو ما يعني البحث عن بدائل أخرى للقيام بالدور التقليدي للدولار في النظام المالي العالمي، سواءً كوسيط للمعاملات التجارية بين الدول أو كعملة احتياطي نقدي أجنبي، خاصة مع بروز الصين كمنافس اقتصادي قوي للولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، والتحويلات التقنية التي يسرت التعاملات المالية النقدية بعيداً عن الدولار.

أيضاً شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً في وضع الدولار كعملة احتياطي نقدي أساسية حول العالم نتيجةً لاتجاه البنوك المركزية إلى تنويع سلة احتياطياتها النقدية، سواءً من الذهب أو العملات الأجنبية غير الدولارية، وفي مقدمتها اليوان الصيني، أو حتى لصالح عملات غير تقليدية كانت تؤدي دوراً أقل أهمية في النظام المالي العالمي مثل الدولار الأسترالي والدولار الكندي واليوان الكوري، وليست عملات الاحتياطي غير الدولارية التقليدية مثل اليورو والجنيه الإسترليني، حيث اتسم نظام الاحتياطي الدولي خلال السنوات العشرين الأخيرة بالتحرك التدريجي بعيداً عن الدولار، وارتفاع دور اليوان الصيني - وإن كان لا يزال دوره محدوداً نسبياً -، والتغييرات في سيولة السوق والعوائد النسبية وطرق إدارة الاحتياطيات التي تعزز عوامل الجذب للعملات الاحتياطية غير التقليدية⁽²³⁾.

لقد توسعت الدول إذن في إتمام مبادلاتها الدولية بعملاتها المحلية أو حتى بعملة بديلة غير الدولار الأمريكي، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة في الآونة الأخيرة والدخول في صراع بين روسيا والكتلة الغربية وموقف الصين الداعم لروسيا اقتصادياً، وما صاحب ذلك كله من تأزم في الأوضاع الاقتصادية والانتقال المتكرر للاختلالات الاقتصادية الأمريكية الداخلية إلى باقي الدول من خلال قناة الدولار.

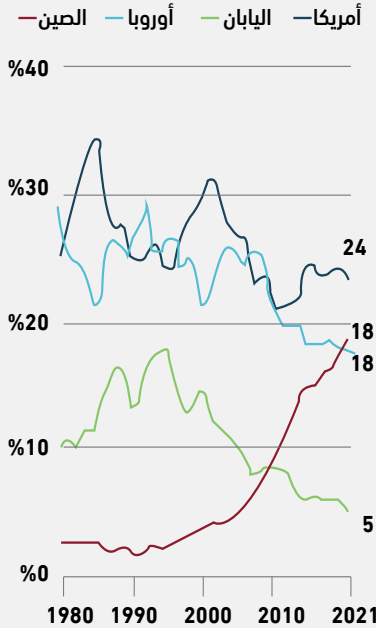
وعلى الرغم من الاتجاهات الحالية لتنويع عملات التبادل أو الاحتياطي، لا يزال تأثير ذلك في هيمنة الدولار محدوداً، خاصة في ظل كِبَرِ حجم المعاملات الدولارية بين أمريكا وحلفائها، فالجزء الأكبر من السندات وأذون الخزانة الأمريكية منذ الستينيات هو في حوزة حلفاء الولايات المتحدة،

وبالتالي جزء كبير من التعاملات الدولية مستقر إلى حد كبير، ومن غير المُحتمَل أن تطرأ عليه تغيرات واسعة على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط، ولاسيما في ظل ارتباط هذه الدول بشكل كبير بالولايات المتحدة، سواءً عسكرياً أو اقتصادياً⁽²⁴⁾.

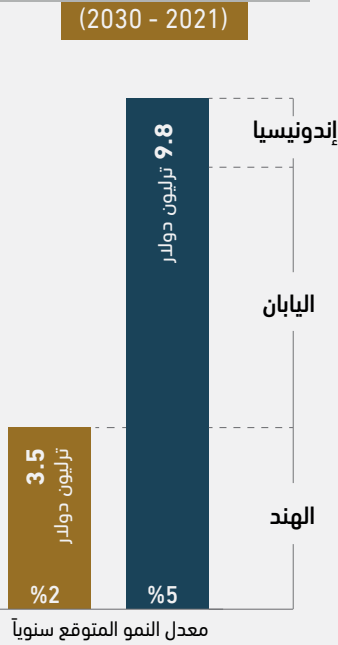
ويمكن الوقوف على أهم العوامل الاقتصادية والسياسية التي دفعت إلى إعادة الجدل حول هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي. حيث يتمثل العامل الأول في بزوغ الاقتصاد الصيني كمنافس للاقتصاد الأمريكي على الصعيد الدولي، خاصة في ظل تسارع معدلات نموه وتشابكاته التجارية والمالية العالمية في السنوات العشر الأخيرة. أما العامل الثاني فيتمثل في توسع الولايات المتحدة في استخدام الدولار كسلاح اقتصادي في نزاعاتها الدولية. أما العامل الثالث فيتمثل في التطور المالي التكنولوجي وما صاحبه من نمو في العملات الرقمية والمشفرة وتنامي معدلات قبولها عالمياً، وهو ما ساعد على إيجاد بدائل أخرى بخلاف العملات التقليدية يُمكن أن تساعد على الحد من هذه الهيمنة⁽²⁵⁾.

الشكل (3): مشاركة الصين في الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030

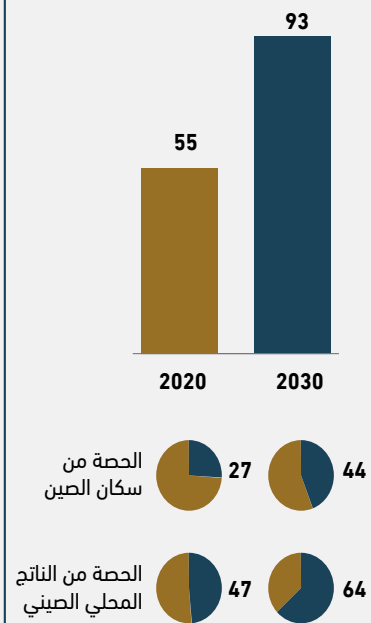
حصة الاقتصاد في الناتج المحلي العالمي



زيادة الناتج المحلي الصيني (2030 - 2021)



المدن الصينية مرتفعة الدخل



Source: Jonathan Woetzel and others, The China imperative for multinational companies, Mckinsey Global Institute, January 2023, accessible at: <https://mck.co/3A8ZzL6>

خامساً: السيناريوهات المُحتملة

إن العرض السابق لأهم التطورات التي صاحبت تصاعد هيمنة الدولار الأمريكي على نظام النقد العالمي، وما شهدته الفترة الأخيرة من أزمات اقتصادية وسياسية، انعكس على مدى الثقة في الدولار كعملة أساسية آمنة، ويشير إلى أن تكرار الأزمات المالية والاقتصادية مرتبط باختلالات الداخلية الأمريكية، والتي انتقلت على شكل موجات أكثر اتساعاً إلى الأطراف مثلما حدث في "الاثنين الأسود" في عام 1986 حين انهارت البورصة الأمريكية في البداية وتبعتها بورصات كندا وهونغ كونغ والمملكة المتحدة، أو ما حدث أخيراً من أزمة مالية عالمية في عام 2008 بدأت من الداخل الأمريكي كذلك، أو حتى في الوقت الحالي حيث تتمكن الولايات المتحدة من نقل اختلالاتها الداخلية إلى الاقتصاد العالمي.

وبذلك يمكن القول إن دور الدولار الأمريكي في نظام النقد العالمي وفي ضوء التطورات الجيوسياسية الأخيرة، يمكن أن يندرج ضمن أحد سيناريوين رئيسيين، وهما: السيناريو الأول، يتضمن تراجعاً في مكانة الدولار أو تراجع هيمنة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي في مقابل تنويع العملات المُستخدمة في المعاملات الدولية أو كعملة احتياطي دولي أمام عملات محلية تقليدية أو مستحدثة. أما السيناريو الثاني، فيتضمن نجاح الولايات المتحدة في فرض شروطها الاقتصادية على نظام النقد العالمي واستمرار هيمنة الدولار الأمريكي عليه. ويمكن إيضاح ذلك على النحو التالي:

السيناريو الأول: وفقاً لهذا السيناريو، تتراجع هيمنة الدولار الأمريكي على نظام النقد العالمي مع تنامي أو تزايد الاتجاه إلى استبدال الدولار في المعاملات التجارية الدولية أو حتى كعملة احتياطي ببدائل أخرى مثل الذهب أو العملات المحلية أو حتى العملات الرقمية، والتي ساعد تطور التكنولوجيا المالية على انتشارها على نحو واسع في السنوات الأخيرة.

فيما يتعلق بالذهب، هناك تزايد في الاهتمام العالمي بالذهب، الذي بدأ تدريجياً في استعادة مكانته كمعدن نقدي. خاصة في ظل تصاعد الطلب عليه مع الأزمات الاقتصادية والسياسية الأخيرة وعودته مرة أخرى لمعادل عالمي ووسيلة للتبادل والسداد، وهو ما يعني تغييراً جذرياً في نظام النقد الدولي وموازين القوى الدولية. وقد شهدت الفترة الأخيرة العديد من الشواهد على عودة الذهب إلى نظام النقد. فعلى المستوى الجزئي، تم إنشاء أنظمة نقدية تسمى "الذهب الإلكتروني"، حيث يقوم هذا النظام على أساس إيداع معدن مادي حقيقي في مؤسسة مُرخصة⁽²⁶⁾، ولا تتم التسويات بين المشاركين بالذهب وإنما بمساعدة وثائق إلكترونية، وبذلك يُمكن استخدام الذهب الإلكتروني في المدفوعات المحلية والدولية⁽²⁷⁾.

أما على المستوى الكلي، فقد سجلت السنوات الأخيرة عدداً من المحاولات لاستخدام الذهب في تسوية المدفوعات الدولية مثل استخدامه في تسوية المبادلات بين بعض الدول العربية أو الإفريقية، كذلك استخدام الذهب في بعض المعاملات التجارية بين الهند ونيبال. واستخدمت تركيا الذهب في السنوات الماضية لتسوية مستحقات النفط الإيراني في محاولة للالتفاف على العقوبات الدولية المفروضة على إيران⁽²⁸⁾.

النقد الأساسي لهذا السيناريو في مجمله هو نفس النقد الذي واجهته اتفاقية "بريتون وودز"، فالمعروض من الذهب لا يكفي بأي حال من الأحوال حجم المبادلات التجارية العالمية أو قادر على اللحاق بمعدلات نموها أو حتى كافٍ لاستخدامه بشكل كامل كاحتياطات نقدية. وبالتالي فإن شواهد العودة إلى استخدام الذهب، وإن كانت موجودة بالفعل، إلا أنها غير قادرة إلا على تغطية نطاق ضيق ومحدود من المعاملات التجارية؛ وبالتالي لا يمكن أن تكون بديلاً للدولار وإنما عنصراً أساسياً في مواجهة هيمنته في حالة الأزمات الاقتصادية.

ورغم ذلك، فالذهب ليس البديل الوحيد عن الدولار، ففي ظل التطورات التي شهدتها العالم وظهور العملات الرقمية والمشفرة، فإنها سوف تُشكّل مع التوسّع في استخدامها، مخرجاً أو بديلاً حقيقياً للدولار أمريكي، فقد أصدرت الصين بالفعل عملة اليوان الرقمي لتكتسب بذلك ميزة تنافسية من خلال مبادرتها بطرح عملة رقمية رسمية في النظام المالي العالمي تمكّنها من تحقيق مساعيها في الترويج لهذه العملة لتصبح خياراً معتبراً لإجراء المعاملات الدولية وكعملة احتياطي أيضاً في الأجلين المتوسط والطويل.

إن التدويل الناجح لمثل هذه العملة يتطلب وبصورة أساسية أن تحوز الصين على ثقة المستخدمين العالميين في قوة الاقتصاد الصيني وموثوقية في سياساته الاقتصادية من ناحية، واستجابة الولايات المتحدة لهذا الطرح من ناحية أخرى، ففي حال قيام الولايات المتحدة بطرح عملة رقمية (دولار رقمي) في مواجهة اليوان الرقمي الصيني في ظل ما تتمتع به من بنية تحتية للتكنولوجيا المالية متقدمة، يُمكن أن تتعطل مساعي الصين في تغيير النظام المالي العالمي وهيمنة الدولار عليه⁽²⁹⁾.

وكرد فعل أمريكي على الخطوة الصينية، قامت إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، بالفعل، بتوقيع أمر تنفيذي يقتضي إعطاء الأولوية لتطوير سياسات تنظيم الأصول الرقمية ودراسة متطلبات وجدوى إطلاق نسخة رقمية من الدولار. وبذلك فإن التهديد الحقيقي لوضع الدولار كعملة مهيمنة على الاقتصاد العالمي وكذلك مستقبل نظام "السويفت" يأتي من اتجاهين هما العملات المشفرة والعملات الرقمية.

وقد ارتفعت قيمة العملات المشفرة بما في ذلك "البيتكوين" و"الإيثريوم" وعدد متزايد من البدائل إلى ما يقرب من 3% من المعروض النقدي العالمي، إلا أنها لا تزال تفتقد بدرجة كبيرة إلى الموثوقية الدولية والاستقرار نظراً لكونها غير خاضعة للبنوك المركزية. أما العملات الرقمية فهناك اتجاه متزايد إلى اعتمادها واستخدامها، فقد أطلقت بالفعل تسع دول عملاتها الرقمية من خلال بنوكها المركزية إلا أن حجم تداولها لا يزال محدوداً⁽³⁰⁾. إلا أن التوسع في استخدام العملات الرقمية إلى حد اعتبارها عملة احتياطي بديلة عن الدولار الأمريكي ما زال مقترناً بمخاطر أخرى لعل من أبرزها مخاوف البنوك المركزية من استخدام بعض العملات الرقمية والمشفرة في تسهيل العمليات غير المشروعة، بالإضافة إلى صعوبة إخضاعها للرقابة.

السيناريو الثاني: يقتضي هذا السيناريو استمرار هيمنة الدولار على النظام النقدي العالمي، في انعكاس لقوة وهيمنة النظام الأمريكي اقتصادياً وعسكرياً، ونظراً كذلك لأن استبدال الدولار

في النظام المالي العالمي بشكل كامل هو أمر صعب وليس باليسير، فقوة الدولار وهيمنتته على النظام المالي العالمي نابعة أساساً من قوة الاقتصاد الأمريكي باعتباره أكبر اقتصاد في العالم، ولا تزال أذون الخزانة الأمريكية مثلاً واحدة من أكثر الاستثمارات أماناً.

وحتى بافتراض تراجع نسبي كعملة احتياطي نقدي، فلا يزال الدولار يُمثل 60% من هذه الاحتياطات الدولية، كما أن الدولار لا يزال هو العملة الرئيسية التي تتحرك من خلالها التدفقات النقدية حول العالم، فما يقرب من 90% من التداولات عبر سوق الصرف الأجنبي الذي تبلغ قيمته 6.6 تريليون دولار تتم بالدولار الأمريكي. أما فيما يتعلق باستخدام عملات تقليدية بديلة للدولار مثل اليوان أو اليورو، فهو احتمال غير مُرجَّح. ويكمن التحدي الرئيسي الذي يعوق تحوُّل اليوان الصيني لعملة تداول واحتياطي بديلة للدولار في السياسات النقدية للصين نفسها والقيود المفروضة من قبلها على حرية تداول اليوان، كما أن اليوان حالياً، وبالرغم من اتساع نطاق التجارة الصينية حول العالم، لا يمثل إلا 3% من حجم التبادل التجاري حول العالم.

في نفس السياق، وفيما يتعلق بتأثير العقوبات الأخيرة على روسيا، والتي سلطت الضوء على مخاطر استمرار هيمنة الدولار الأمريكي على النظام المالي العالمي، ودفعت العديد من الاقتصادات الناشئة إلى إعادة النظر في النهج التقليدي لبناء الاحتياطات من النقد الأجنبي لتؤمن اقتصاداتها من الأزمات الاقتصادية والسياسية؛ فمن غير المُرجَّح أن يؤدي ذلك، ولو بشكل نسبي، إلى إلغاء الدولار أو تراجع هيمنة الدولار بشكل كامل، وذلك لسببين رئيسيين: يتعلق الأول بالصين نفسها ومدى استعدادها للتخلي عن رقابتها الصارمة على سياستها النقدية لكي يُمكن أن يمثل اليوان بديلاً ملائماً للدولار، وهو أمر بعيد الاحتمال، فعادة ما كان مسلك الصين في إصلاح النظام المالي العالمي هو السعي إلى توسيع دور حقوق السحب الخاصة من الأصول الاحتياطية لصندوق النقد الأجنبي وليس تغيير نظمها النقدية والاقتصادية. ثانياً، حتى لو استجابت الصين للظروف العالمية المتغيرة من خلال تبني إصلاحات نقدية كبرى، فلا يزال يتعين عليها تقديم ضمانات موثوقة فيما يتعلق بسلامة وسيولة الاحتياطات من العملات غير التقليدية (اليوان في هذه الحالة)، وهو أمر غير مُرجَّح لما تتطلبه تلك الإصلاحات من تغييرات جذرية في النظام الاقتصادي والتنظيمي الصيني.

أما اليورو الأوروبي، فيعوقه عن أداء هذا الدور عاملان: أولهما انقسام أسواق رؤوس الأموال الأوروبية إلى أسواق وطنية صغيرة نسبياً وغياب التجانس فيما بينها فيما يتعلق بسياساتها المالية حتى في إطار الاتحاد الأوروبي، وثانيهما تنامي النزعة الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي على حساب انتمائها للاتحاد، حيث وصل الأمر أخيراً إلى انفصال بريطانيا عن الاتحاد، وبالتالي فمن الصعوبة بمكان أن يكون اليورو بديلاً مناسباً للدولار⁽³¹⁾.

خاتمة

إن تتبع تاريخ نظام النقد العالمي وما مرَّ به من نقاط تحوُّل هيكلية شكلت نظام النقد العالمي الحالي وما اتسم به من هيمنة للدولار الأمريكي واعتراف عالمي به كعملة أساسية

للتداول والاحتياطي النقدي، يطرح إشكالية حول تأثير الأزمات والتحويلات السياسية والاقتصادية الأخيرة في استمرار هذا النظام؛ فثمة اتجاه أول طالب أخيراً بضرورة إيجاد أو خلق نظام نقدي عالمي جديد لا يهيمن عليه الدولار الأمريكي.

وقد تنامت الأصوات المناادية بهذا الاتجاه، خاصة في الآونة الأخيرة، في ضوء الأزمة الروسية الأوكرانية وما ارتبط بها من فرض عقوبات اقتصادية جديدة على روسيا، وهو ما عَجَّل هذه العملية ليس في روسيا فقط، وإنما في الصين، التي تُعد المنافس الاقتصادي الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية. هذا بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية الأخيرة وتنامي دور العملات الرقمية في الاقتصاد العالمي وطرحها كبديل للعملات التقليدية لإجراء المعاملات الدولية.

أما الاتجاه الثاني، فيرى أنه على الرغم من القصور الذي يتسم به النظام الحالي، فإنه لا يزال هو النظام الأنسب أو الأفضل في ظل عدم وجود بديل ملائم يُمكن أن يحل محل الدولار الأمريكي في الوقت الحالي أو في الأجل القصير. فمعظم الشواهد تؤكد أن التغيرات الاقتصادية والسياسية الحالية لن تؤدي إلى استبدال الدولار بشكل كامل باليوان الصيني أو غيره من العملات العادية أو الرقمية، وأن الدولار الأمريكي لا يزال يتمتع بقدر من الموثوقية مقارنة بغيره من العملات، بسبب طبيعة وقوة الاقتصاد الأمريكي ذاته.

وبالتالي يمكن القول إن الدولار سيظل هو الوسيط الرئيسي للمعاملات، إلا أن دوره كعملة احتياطي نقدي أساسية قد يتراجع إلى حد ما مع ميل عدد أكبر من الدول إلى استخدام سلة أكثر تنوعاً من العملات كاحتياطي نقدي، سواءً العملات التقليدية أو غير التقليدية، بمعنى أن النظام المالي العالمي قد يشهد تغيرات نتيجة المستجدات الأخيرة، ولكن الدولار سيظل هو العملة المهيمنة على هذا النظام في الأجل القصير والمتوسط على أقل تقدير.

المراجع

- 1 - كان الذهب في ظل هذه القاعدة غطاءً مطلقاً لجميع عملات الدول. وكان قبول الأوراق المالية والودائع يتم على أساس الثقة في غطائها من الذهب. وكانت الحكومات تضمن قيمة أوراقها النقدية من الذهب. وحددت كل دولة قيمة عملاتها المحلية مقابل الذهب، وسمي ذلك بالسعر الرسمي "par value" أو سعر التوازن "Parity". ويتم بالتبعية تحديد سعر الصرف بين العملات المختلفة وفقاً لقيمة كل عملة من الذهب. وبالرغم من أن هذه القاعدة قد استطاعت التعايش مع ظروف الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من تغيرات اقتصادية، فإنها لم تستطع تحمل ما عرف بالكساد الكبير، حيث ساد الركود اقتصادات الدول الصناعية وتراجع الاقتصاد الأمريكي الذي بلغ ذروته بانتهاء كامل للبورصة عام 1929. وعانت كل الدول من عجز في موازين مدفوعاتها وتزايد حجم تدفق ذهبيها للخارج لينخفض حجم الاحتياطيات الذهبية في هذه الدول مما دفع العديد من الدول للتخلي عن قاعدة الذهب والسماح لعملاتها بالانخفاض في أسواق العملات الأجنبية. وقد تبع ذلك بتدافع المودعين إلى البنوك التجارية لسحب أرصدهم الذهبية في الدول الأوروبية ليؤدي في النهاية إلى تعويم الجنيه الإسترليني وما يرتبط به من عملات. وبذلك حتى قبل التفعيل الرسمي لاتفاقية "بريتون وودز" فإن قاعدة الذهب كانت بالفعل قد توقفت كنظام نقدي دولي فعال. لمزيد من التفاصيل انظر:
- جون هدسون ومارك هرندر: **العلاقات الاقتصادية الدولية**. ترجمة: طه عبدالله منصور ومحمد عبدالصبور محمد علي، الرياض، دار المريخ للنشر، 1986.
- 2- رمزي زكي: **التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث**، ع 118، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1987.
- 3- طبقاً لهذا النظام ينبغي على الدول المشاركة تحديد قيمة عملتها بكمية ثابتة من الذهب أو الدولار تسمى بقيمة التعادل "Par Value"، ويسمح بحدوث تقلبات في أسعار الصرف بحدود ضيقة حول سعر التعادل تُقدر بحوالي 1% على جانبي قيمة التعادل، وتكون البنوك المركزية مسؤولة عن المحافظة على هذه الحدود. كذلك تحتفظ كل دولة باحتياطي من العملات الأجنبية أو الذهب يساعدها في الحفاظ على سعر الصرف الثابت.
- 4- بالرغم من أن الاتحاد السوفيتي آنذاك كان من الدول المشاركة في المباحثات الخاصة بتلك الاتفاقية إلا أنه لم ينضم لعضوية صندوق النقد الدولي لما رأى فيه من هيمنة واضحة للاقتصاد الأمريكي على النظام الاقتصادي الجديد. بل إن الاتحاد السوفيتي ومعه مجموعة من الدول الاشتراكية ذهبوا إلى تكوين مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) كتنظيم يختص بتنسيق أوجه التعاون الإنتاجي والتجاري والنقدي والتكنولوجي بين هذه الدول.
- 5- من الجدير بالذكر هنا أن الاقتصادي جون ماريناد كينيز، والذي كان من أهم المؤثرين في مسار اتفاقية "بريتون وودز" في تلك الفترة كان يرى ضرورة أن تتحدد قيمة العملات المحلية على أساس حجم التجارة الدولية وليس على أساس المعروض أو رصيد الذهب. وقد اقترح في هذا الإطار أن يكون النظام النقدي الجديد يعتمد بالفعل على عملة دولية واحدة ولكن تكون هذه العملة غير خاضعة لسيادة أي بلد، وأطلق على هذه العملة "البانكور" "Bancor"، وهي عبارة عن وحدة حسابية قياسية نقدية تستخدم في تسوية المدفوعات تكون قيمتها مربوطة بالذهب ولكن قابلة للتغيير حسب الأوضاع والظروف الاقتصادية. وتكون الكمية المصدرتها منها تتناسب مع حاجة التجارة الدولية وتحدد الدول قيمة عملتها المحلية أو سعر صرفها بـ "البانكور"، بحيث لا يتم تغيير هذا السعر إلا باتفاق اتحاد مقاصد دولي.
- 6- دفعت عمليات شراء الذهب إلى ارتفاع سعره في الأسواق الخاصة وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية وعدة دول صناعية أخرى إلى تشكيل ما عرف بمجمع ذهب لندن "London Gold Pool" بنهاية عام 1961 في محاولة للحفاظ على السعر الرسمي للذهب عند 35 دولاراً للأوقية، حيث أضافت تلك الدول جزءاً كبيراً من مخزونها من الذهب لإنشاء مجمع يؤدي عند بيعه إذا دعت الحاجة إلى استعادة سعر الذهب عند هذا المستوى.
- 7- "مفارقة تريفين" تكلفه السيطرة على عملة الاحتياط العالمية ونبوءة انهيار "بريتون وودز"، أرقام، 11 أغسطس 2019، متاح على الرابط التالي: <https://bit.ly/401y9I9>
- 8- في هذا الخطاب كذلك والذي استغرق قرابة 18 دقيقة، أعلن الرئيس الأمريكي تخفيض المساعدات الخارجية بنسبة 10% وفرض ضريبة بمقدار 10% على الواردات وإعلان إجراءات تستهدف تجميد الأجور والأسعار لمدة ثلاثة شهور للحد من التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية.
- 9 في ظل هذه المشكلات التي واجهت نظام "بريتون وودز"، حاول صندوق النقد الدولي علاج إشكاليته من خلال إصدار ما يسمى بحقوق السحب الخاصة "Special Drawing Rights SDR"، وهي عبارة عن أصل ورقي (يسمى ورق الذهب) تستطيع الدول استخدامه في تسوية العجز في ميزان المدفوعات أو تسوية المدفوعات بين الدول المختلفة بتوريق هذه المعاملات أو بمعنى آخر تبديل حقوق السحب بين الدولتين.
- 10 محمد مصري آدم: **اتفاقية بريتون وودز ونشأة المنظمات الاقتصادية الدولية**، 2022.
- 11- مرجع سبق ذكره، التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث.
- 12- عُد هذا الاتفاق بين الدول المنتجة للبتروول بمثابة نقطة تحول في طبيعة العلاقات الاقتصادية، فأول مرة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية تستطيع مجموعة من الدول النامية أن تتخذ قراراً مؤثراً في طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية والتبادل التجاري.
- 13- تزعمت المدرسة النقدية بقيادة ميلتون فريدمان الدفاع عن هذه الفكرة.
- 14 فلاننين كاتسونوف: **بريتون وودز: الأحداث المفصلية في التاريخ المالي الحديث**، ترجمة: عبدالله أحمد، دار أوغاريت للتأليف والترجمة والنشر، 2020.
- 15 سيد عيسى: **نظام النقد الدولي المعاصر**، القاهرة 1984.
- 16 الشمال والجنوب، برنامج من أجل البقاء، تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلي برانت، المستقبل العربي، مجلد3، ع22، 1981.
- 17- مرجع سبق ذكره، التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث.

- 18 إسماعيل صبري عبدالله: انهيار بريتون وودز والاميرالية النقدية الأمريكية، المؤتمر العلمي السنوي التاسع للاقتصاديين المصريين: الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الدول النامية مع إشارة خاصة لمصر، 1984.
- 19- Ministry of Finance of the Russian Federation: **Volume of the National Wealth Fund**, accessible at: <https://bit.ly/3zU-WJcw>
- 20 مها علام: تحدي الهيمنة: هل يقوض "بوتين" آثار صدمة نيكسون، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 25 إبريل 2022، متاح على الرابط التالي: <https://bit.ly/3GXTG7J>
- 21 Liu, Zongyuan Zoe & Papa, Mihaela: **Can BRICS De-Dollarize the Global Financial System**, Cambridge University Press, 2022, at: <https://bit.ly/41oqdeR>
- 22- **Ibid**
- 23 Serkan Arslanalp, Barry Eichengreen, and Chima Simpson-Bell: The Stealth Erosion of Dollar Dominance: Active Diversifiers and the Rise of Nontraditional Reserve Currencies, **IMF Working Paper No.58**, March 2022, at: <https://bit.ly/3KQOuoJ>
- 24- Colin Weiss, Geopolitics and the U.S. Dollar's Future as a Reserve Currency, International Finance Discussion Paper 1359, **Board of Governors of the Federal Reserve System**, October 2022, accessible at: <https://bit.ly/3MW3G4O>
- 25- Giovanni Tria, Angelo Federico Arcelli and Ropert Fay: Toward a Renewed Bretton Woods, **Center for International Governance Innovation**, 2020, at: <https://bit.ly/3zRHAJ4>
- 26 من أمثلة ذلك: توصلت شركة "فالكامبي" السويسرية إلى فكرة إنشاء بطاقة ذهبية تسمى "Combibar Gold Card" يصل وزنها إلى 50 غراماً وهي مصنوعة من ذهب 999 قيراطاً ويمكن تقسيمه بسهولة إلى شرائح تزن غراماً واحداً ويمكن استخدامها لمدفوعات صغيرة نسبياً.
- 27- مرجع سبق ذكره، بريتون وودز: الأحداث المفصلية في التاريخ المالي الحديث.
- 28- في عام 2012 وصل حجم الذهب المتداول بين تركيا وإيران في مقابل الغاز الإيراني إلى حوالي 6.4 مليار دولار.
- 29- Ahmet Faruk Aysan, and Farrukh Nawaz Kayani, "China's Transition to a Digital Currency Does it Threaten Dollarization?", **Asia and the Global Economy**, Vol.2, Issue 1, January 2022, accessible at: <https://bit.ly/3UqOe2u>
- 30- Michael Sung and Christopher A. Thomas: The Inventor's Dilemma and U.S. Adoption of a Digital Dollar, **Brookings**, March 24, 2022, accessible at: <https://bit.ly/3o6YCQJ>
- 31- Ruth Carson, Libby Cherry, and Tania Chen: Usurping Dollar's Dominance Over World is a Near Impossible Task, **Blomberg**, March 20, 2022, accessible at: <https://bloom.bg/3A8HgpL>

عن المستقبل:

"المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، هو مركز تفكير Think Tank مستقل، تأسس في 2014/4، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل مشكلة حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، بهدف المساهمة في تجنب "صدّامات المستقبل" قدر الإمكان.

ويهتم المركز بالاتجاهات التي يمكن أن تساهم في تشكيل المستقبل، على المدى القصير، خاصة الأفكار غير التقليدية والظواهر "تحت التشكيل"، مع التطبيق على منطقة الخليج، من خلال رصد وتحليل الاحتمالات الممكنة، للتفاعلات القائمة والتيارات القادمة، وتقدير البدائل المتصورة للتعامل معها، باستخدام مناهج التفكير المتقدمة، عبر أنشطة علمية تجمع بين الأكاديميين والممارسين، والشخصيات العامة، من داخل الإمارات وخارجها.

أنشطة المركز:

مجلة اتجاهات الأحداث: دورية أكاديمية، تصدر كل شهرين، تهتم بتحليل اتجاهات المستقبل على المدى القصير، بما يتضمنه من تيارات وتطورات، متعددة الأبعاد، وذات تأثيرات استراتيجية، وذلك في مجالات اهتمام برامج المركز.

تقديرات المستقبل: تقديرات يومية ترصد وتحلل وتقيم الأحداث والتحويلات الإقليمية على المدى القصير التي تشهدا منطقة الشرق الأوسط والعالم وتداعياتها على منطقة الخليج العربي لدعم عملية صنع القرار.

دراسات المستقبل: سلسلة دراسات أكاديمية تصدر شهرياً عن «المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة»، وتركز كل دراسة على قضية واحدة تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، وتهيمن على الجدل العام في الشرق الأوسط والعالم.

أوراق أكاديمية: أوراق علمية متخصصة، تتضمن أحد المفاهيم المتقدمة، أو الاتجاهات النظرية الراهنة، وتطبيقاتها المختلفة، سواء في العالم أو في منطقة الشرق الأوسط.

بوابة المستقبل: موقع إلكتروني أكاديمي، يقوم بنشر تحليلات يومية، باللغتين العربية والإنجليزية، حول أهم الأحداث والتطورات الجارية في المنطقة والعالم، ويغطي الموقع إنتاج المركز المطبوع وأنشطته المختلفة، من لقاءات عامة وحلقات نقاشية، ويقدم خدمات علمية تتعلق بعروض الكتب والدراسات، وقواعد البيانات والخرائط السياسية.

تقرير المستقبل: نشرة يومية تُرسل على مدار 5 أيام في الأسبوع، عبر البريد الإلكتروني إلى قوائم المشتركين، حيث تُسلط الضوء على كل إصدارات وأنشطة مركز "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة".

فعاليات المستقبل: ينظم مركز "المستقبل" عدة فعاليات مثل (اللقاءات العامة - حلقات النقاش - الدورات التدريبية)

ISSN: 2616-583X